

Distr.: General
18 March 2002
Arabic
Original: French

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومي، أتشرف بأن أحيل إلى مجلس الأمن رد رواندا على موقف حكومة كينشاسا من حوار صن سيتي الجاري بين الأطراف الكونغولية، وكذلك الإعلان الصادر من حكومة رواندا (انظر المرفق) بشأن اتهامات فرنسا التي وجهتها داخل مجلس الأمن بشأن هجوم موليرو.

١ - حقيقة هجوم موليرو

استولت حكومة كينشاسا على موليرو، التي هي موقع عسكري سابق للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما، في انتهاك تام لاتفاق لوساكا للسلام. ولكن تقدم القوات المسلحة الكونغولية إلى ما وراء موليرو، خاصة صوب منطقة كامبا، بهدف انتزاعها من التجمع، أفقدها السيطرة على موليرو حيث وقعت في أيدي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الذي كانت كينشاسا تريد طرده من كامبا، وهي أول مدينة بعد موليرو. وهذا هو ما حدث.

٢ - كينشاسا تعتمد الخلط بين التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية والجيش الوطني الرواندي

يؤلف التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أهم عنصر من عناصر المعارضة الكونغولية لحكومة كينشاسا، من المنظورين العسكري والسياسي على السواء.

وإزاء هذه القوة الضاربة، العسكرية والسياسية في آن واحد، باتت حكومة كينشاسا تستهدف التجمع بصورة دائمة رغم أنها لا تسميه باسمه الحقيقي، تعتمد الخلط بينه وبين الجيش الوطني الرواندي. وهذا الخلط المتعمد يهدف إلى التقليل من شأن أهم عنصر

من عناصر المعارضة الكونغولية، وبذلك تتجاهل الأسباب العميقة التي حملت الأعضاء الكونغوليين في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما إلى حمل السلاح ضد كينشاسا.

٣ - كينشاسا تقوم بتقويض الحوار بين الأطراف الكونغولية

تقوم حكومة كينشاسا بتقويض الحوار بين الأطراف الكونغولية في صن سيتي (جنوب أفريقيا) مثلما فعلت في أديس أبابا (إثيوبيا)، حيث انسحب وفدها في المناسبتين معا من قاعة الاجتماع متذرعا بأسباب واهية.

وكل من يتتبع عن كثب سلوك حكومة كينشاسا في هذا الصدد يعرف أن مساعيها الرامية إلى فرض جوزيف كابيلا على القوى الكونغولية الأخرى كرئيس للحكومة الانتقالية قد باءت بالفشل الذريع. وهذا الفشل هو بالضبط ما يؤرق حكومة كينشاسا ويجعلها تعتقد، على حق أو باطل، بأنها قد خرجت صفر اليدين من المعركة السياسية للحوار بين الأطراف الكونغولية. وهذا ما جعلها تغادر صن سيتي إلى غير رجعة.

٤ - رواندا تؤيد بشدة الحوار بين الأطراف الكونغولية

إن المشكلة الأساسية التي تواجه الكونغوليين هي مشكلة سياسية. وهناك الكثير من المشاكل السياسية في الكونغو التي تتطلب حولا سياسية مناسبة. ومن هنا تنبع الأهمية الكبرى للحوار بين الأطراف الكونغولية، التي نتمنى لها النجاح والتوفيق بكل إخلاص.

وقد أعلنت حكومة كينشاسا، حتى قبل بدء الحوار في صن سيتي، أنه لن يكون هناك حوار بين الأطراف الكونغولية طالما بقيت رواندا في الكونغو. وهذا الإعلان يتعارض مع اتفاق لوساكا الذي يتعين تنفيذه بجميع بنوده، لا سيما الحوار بين الأطراف الكونغولية، ونزع السلاح، وفض الاشتباك بين القوى السلبية، وانسحاب جميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة وإعلان حكومتي المرفق بها، على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أناستازي غازانا

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]

بيان مؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ صادر عن الحكومة الرواندية بشأن الالتزامات الموجهة من فرنسا

١ - إن حكومة رواندا تشعر بالانزعاج إزاء الاتهامات التي وجهتها فرنسا في مجلس الأمن وادعت فيها أن رواندا كانت سترسل قوات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يشكل انتهاكا لالتزامنا بتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

٢ - ومما يجعل هذه الاتهامات مثيرة للدهشة أن فرنسا تعلم تمام العلم أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المناطة بها المسؤولية عن رصد أية حوادث من هذا القبيل وعن التحقق من صحتها، قد نُشرت بالفعل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن واجب البعثة المذكورة أن تتحقق من هذا العمل وأن تبلغ به جميع الأطراف المعنية قبل توجيه هذه الاتهامات. ولم ترسل البعثة المذكورة إلينا حتى الآن ما يفيد عن عمليات نقل الجنود المزعومة.

٣ - كذلك فإن فرنسا تدرك أن القتال المحتدم في موليرو، وكامبا، وبيبا، وزونغوي، ونيانغي، يدور بأكمله في إقليم خاضع لسيطرة التجمع الكونغولي من أحل الديمقراطية. وبالتالي، فإن قوات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها هي التي قامت بشن هجوم في انتهاك صارخ لوقف إطلاق النار ومقترحات فض الاشتباك الواردة في اتفاق لوساكا.

٤ - ومن الجدير بالذكر أيضا أن اللجنة السياسية ظلت منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تطالب قوات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تخلي جميع المواقع المحتلة بصورة غير مشروعة، بلا طائل. وأكدت اللجنة السياسية مجددا على هذا المطلب في اجتماعها الأخير الذي عقد في لواندا في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وردت عليها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشن هجمات جديدة أدت إلى الوضع الحالي.

٥ - ويبدو أن الرئيس كاييلا قد فشل في فرض شرعيته على أبناء وطنه داخل صن سيتي وخارجها، فاختار أن ينسف الحوار بين الأطراف الكونغولية بشن الحرب. ومن واجب فرنسا أن تثنيه عن هذا السلوك الخطر. ومن واجبها أن تحث الرئيس كاييلا على قبول الأساس السليم الوحيد لحل أزمة الكونغو، ألا وهو التعاون الكامل في تنفيذ اتفاق لوساكا. ولم تقم فرنسا كذلك مجلس الأمن حتى الآن بإدانة تلك الأفعال الحربية.

- ٦ - واتهامات فرنسا لا تساعد في هذا الصدد على الإطلاق.
- ٧ - وتؤكد حكومة رواندا من جديد لشركائنا أن قواتها لم تشارك في القتال الجاري في منطقة موليرو، وأنها لم ترسل أية قوات جديدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية كما زعمت فرنسا، وأنها لا تعتزم أن تفعل ذلك.
- ٨ - وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة تناشد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعود إلى مواقعها الدفاعية المتفق عليها في إطار خطط كمبالا وخطط هراري الفرعية لفض الاشتباك، وذلك لأن من شأن انسحاب جمهورية الكونغو الديمقراطية من الحوار بين الأطراف الكونغولية أن يقوض عملية السلام.
-